جذور إحياء هذا اليوم تعود إلى القرن الـ "19" ونمو الحركات العمالية

اليوم الخميس .. المرأة اليمنية تحتفل مع قريناتها في مختلف دول العالم باليوم العالمي للمرأة

صنعاء / سبأ :

تحتفل المرأة اليمنية مع قريناتها في مختلف دول العالم اليوم الخميس باليوم العالمي للمرأة، الذي يصادف الثامن من مارس من كل عام، وذلك عرفاناً وتقديرا لدور المرأة في مناحي الحياة المختلفة والارتقاء بمجتمعها خاصة بعد اتساع نطاق نشاطها ليتخطى حدود أسرتها الصغيرة، ويشمل مشاركات فعالة في مختلف نواحي الحياة.

حيث ستنظم اللجنة الوطنية للمرأة احتفالا بالمناسبة بمشاركة عدد من المناصرين والداعمين لقضايا المرأة من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب القرار والأكاديميين العاملين في مجال المرأة والمنظمات الدولية.

وحقوق المرأة وواجباتها هي إحدى الشروط التي يقاس بها تقدم الأمم، فالعالم النامي مازال يعاني تدهورا في أوضاع المرأة وعدم الاهتمام بها وعدم الاعتراف بحقوقها الإنسانية نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية سيئة.

وتخصيص يوم عالمي للمرأة هو اعتراف بجهودها ودورها في حياة المجتمع ونضالها المتواصل لنيل كافة حقوقها المشروعة كاملة دون نقصان، إلا أنه لم يأت "هذا الاعتراف" إلا بعد نضال عسير من قبل المرأة المناضلة وأنصارها من الرجال في الحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التقدمية، حيث تعود جذور إحياء هذا اليوم إلى القرن الـ١٩، على خلفية "التصنيع السريع" الذي شهدته أمريكا وأوروبا، حينما نمت حركات عمالية ونقابية جماهيرية رداً على تعميق استغلال العمال، ولم يكن هدف هذه الحركات تحسين ظروف العمل فحسب، بل تحويل العمال والعاملات إلى قوة سياسية، لذا كان التركيز في نضالاتها على "حق الاقتراع للطبقة العاملة".

وكون الأغلبية الساحقة من العاملين في فرع النسيج (في أمريكا) من النساء، فقد جعل ذلك لهن دورًا مهمًا في تحديد ساعات العمل، وكان هذا المطلب الرئيسي الذي تصدر شعارات الأول من مايو (عيد العمال العالمي) الذي احتفل به لأول مرة في الولايات المتحدة عام ١٨٨٦.

وكان للمظاهرات دور مهم في طرح "مشكلة المرأة العاملة" على جدول الأعمال اليومية، فالمظاهرة الأولى للعاملات كانت في عام ١٨٥٧ بنيويورك، حيث خرجت عاملات النسيج احتجاجًا على ظروف عملهن، وبعد ٥٠ عامًا من المظاهرات خرج في ٨ مارس ١٩٠٨ ما يقارب ١٥ ألف عاملة بمسيرة في نيويورك، تطالب بخفض ساعات العمل ورفع المعاش، ووقف تشغيل الأطفال، وحق الاقتراع وكان شعار المظاهرات "خبز وورود".

رافق ذلك نمو حركات نسائية (في الولايات المتحدة) من الطبقات الوسطى طالبت بحق المرأة في المشاركة بالحياة السياسية، وأولها حق الاقتراع، وكان اسم هذه الحركات "سوفراجيستس" (souffragists)، وتعود جذورها للنضال ضد العبودية، ومن أجل انتزاع حق الأمريكيين الأفارقة بالمساواة.

وحين منعت النساء اللواتي شاركن في هذه الحركات من الخطاب من أجل "حقوق السود"، لكونهن نساء.. قمن بتشكيل حركة نسائية للمطالبة بـ"حقوق المرأة" أيضا، غير أن فكرة "الاحتفال" ربما تحسب لائتلاف المنظمات النسائية الذي قرر عام ١٩٠٨ الاحتفال بيوم المرأة في يوم الأحد الأخير من شهر فبراير، وكان أول يوم (وطني) للمرأة تم الاحتفال به في ٢٣-٢-١٩٠٩.

وبالمقابل لم تكن أوروبا بعيدة عن هذه التغييرات، ففي ١٩١٠ سافر وفد نسائي أمريكي للمؤتمر الثاني للنساء الديمقراطيات الاشتراكيات في كوبنهاجن (الدانمارك)، حيث اقترح تكريس يوم المرأة العالمي، وكان الجو مهيأ لإعلان "يوم المرأة العالمي" بعد نجاح يوم المرأة في الولايات المتحدة، لكن الاحتفال بيوم المرأة العالمي في ٨ مارس تم في ١٩١٣، وبقي هذا التاريخ رمزا لـ"نضال المرأة".

وفيما يلي نستعرض لمحة تاريخية عن يوم المرأة العالمي.

١٩٠٩: وفقاً لإعلان الحزب الاشتراكي الأمريكي، تم الاحتفال بأول يوم وطني للمرأة في كامل الولايات المتحدة في ٢٨ فبراير، وظلت المرأة تحتفل بهذا اليوم كل آخر يوم أحد من ذلك الشهر حتى عام ١٩١٣.

١٩١٠: قررت الاشتراكية الدولية، المجتمعة في كوبنهاجن، إعلان يوم للمرأة، يوم يكون ذا طابع دولي، وذلك تشريفاً للحركة الداعية لحقوق المرأة وللمساعدة على إعمال حق المرأة في الاقتراع، ووافق المؤتمر الذي شاركت فيه ما يزيد على ١٠٠ امرأة من ١٧ بلداً على هذا الاقتراح بالإجماع، وكان من بين هؤلاء النسوة أولى ثلاث نساء ينتخبن عضوات في البرلمان الفنلندي، ولم يحدد المؤتمر تاريخاً للاحتفال بيوم المرأة.

وفي عام ١٩١١ ونتيجة للقرار الذي اتخذه اجتماع كوبنهاجن في السنة السابقة، تم الاحتفال لأول مرة بيوم المرأة الدولي في ١٩ مارس في كل من ألمانيا والدانمرك وسويسرا والنمسا حيث شارك ما يزيد عن مليون امرأة في الاحتفالات، وبالإضافة إلى الحق في التصويت والعمل في المناصب العامة، طالبت النساء بالحق في العمل، والتدريب المهني وإنهاء التمييز في العمل، ولم يمر أسبوع واحد حتى أودى حريق مدينة نيويورك المأساوي في ٢٥ مارس بحياة ما يزيد عن ١٤٠ فتاة عاملة غالبيتهن من المهاجرات الإيطاليات واليهوديات، وكان لهذا الحدث تأثير كبير على قوانين العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وأثيرت ظروف العمل التي أسفرت عن هذه الكارثة خلال الاحتفال بيوم المرأة العالمي في السنوات اللاحقة.

وفي العامين ١٩١٣- ١٩١٤ وكجزء من حركة السلام التي أخذت في الظهور عشية الحرب العالمية الأولى، احتفلت المرأة الروسية بيوم المرأة العالمي لأول مرة في آخر يوم أحد من شهر فبراير ١٩١٣، وفي الأماكن الأخرى من أوروبا نظمت المرأة في ٨ مارس من السنة التالية، أو قبله أو بعده، تجمعات حاشدة للاحتجاج ضد الحرب أو للتعبير عن التضامن مع أخواتهن.

١٩١٧: أمام الخسائر التي تكبدتها روسيا في الحرب، والتي بلغت مليوني جندي، حددت المرأة الروسية من جديد آخر يوم أحد في شهر فبراير لتنظيم الإضراب من أجل "الخبز والسلام" وعارض الزعماء السياسيون موعد الإضراب، غير أن ذلك لم يثن النساء عن المضي في إضرابهن، ويذكر التاريخ أن القيصر أجبر بعد أربعة أيام على التسليم، ومنحت الحكومة المؤقتة المرأة حقها في التصويت، ووافق يوم الأحد التاريخي ذاك يوم ٢٥ فبراير من التقويم اليوليوسي المتبع آنذاك في روسيا، ولكنه وافق يوم ٨ مارس من التقويم الغيرغوري المتبع في غيرها، ومنذ تلك السنوات الأولى، أخذ يوم المرأة العالمي بعداً عالمياً جديداً بالنسبة للمرأة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

وساعدت الحركة النسائية الدولية المتنامية، التي عززتها أربعة مؤتمرات عالمية عقدتها الأمم المتحدة بشأن المرأة حتى اليوم، ساعدت على جعل الاحتفال فرصة لحشد الجهود المتضافرة للمطالبة بحقوق المرأة ومشاركتها في العملية السياسية والاقتصادية، وما انفك يوم المرأة الدولي يشكل فرصة لتقييم التقدم المحرز، والدعوة إلى التغير والاحتفال بما أنجزته المرأة العادية بفضل شجاعتها وتصميمها، والتي تقوم بدور خارق للعادة في تاريخ حقوق المرأة.

دور الأمم المتحدة

قليلة هي القضايا المدعومة من الأمم المتحدة، التي حظيت بدعم مكثف وواسع النطاق يفوق ما حظيت به الحملة الرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق المتساوية للمرأة، وكان ميثاق الأمم المتحدة، الذي وقع في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، أول اتفاق دولي يعلن المساواة بين الجنسين كحق أساسي من حقوق الإنسان، ومنذ ذلك الوقت، ساعدت المنظمة على وضع مجموعة تاريخية من الاستراتيجيات والمعايير والبرامج والأهداف المتفق عليها دولياً بهدف النهوض بوضع المرأة في العالم، وتعمل "الأمم المتحدة" على تقدم وضع المرأة في العالم، وعلى مر السنين، اتخذ عمل الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة أربعة اتجاهات هي: تعزيز التدابير القانونية، وحشد الرأي العام والعمل الدولي، والتدريب والبحث، بما في ذلك جمع الإحصاءات المصنفة بحسب نوع الجنس، وتقديم المساعدة المباشرة إلى المجموعات المحرومة.

واليوم أصبح عمل الأمم المتحدة يستند إلى مبدأ تنظيمي رئيسي يقول بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم لأكثر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون مشاركة المرأة وتمكينها الكاملين على الصعيد العالمي. وبقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة تم الإعلان عام ١٩٧٥ "سنة عالمية للمرأة" وقد ناشد القرار حكومات الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة بإلغاء القوانين المهينة لإنسانية المرأة والعمل على إصدار قوانين تنصف المرأة كإنسان كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات الحياة وتحديدا فيما يخص شؤون الأسرة والزواج والطلاق ورعاية الأبناء.

وفي عام ١٩٧٧ وبعد عامين من الاحتفال بالسنة الدولية للمرأة في ١٩٧٥ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو الدول لتخصيص يوم ٨ مارس للاحتفال بحقوق المرأة والسلام الدولي وذلك وفقا للتقاليد والأعراف التاريخية والوطنية لكل دولة.وقد عرف هذا اليوم فيما بعد اختصاراً باليوم العالمي للمرأة، وقد أضحى هذا اليوم مناسبة عالمية لمناقشة واستعراض الإنجازات التي تحققت للمرأة والطموحات المستقبلية من أجل مزيد من التقدم وفي بعض الدول يتم تخصيص أسبوع كامل للاحتفال بالمرأة بحيث يمثل يوم ٨ مارس قمة هذه الاحتفالية.

وعقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات دولية حول وضع المرأة كان أهمها مؤتمر بكين في عام ١٩٩٥ الذي وضع أسس عمل لإنجاز المساواة بين الرجل والمرأة.

وترى الأمم المتحدة أن المرأة هي العامل الرئيسي للسلام والتنمية في المجتمعات البشرية، وعلى الرغم من ذلك فهي الضحية الأولي في الحروب.

وتخوض الأمم المتحدة تجربة جديدة في أماكن النزاع في العالم وهي استخدام المقاتلات القدامى في تقديم المساعدة للنساء الضحايا وذلك لخوضهن نفس التجارب.

ويرى المحللون أن الثورات قد ساهمت في دفع حقوق المرأة حيث أن المرأة تثور وتساهم وتشارك في أعمال الثورة، ومثال ذلك الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ التي ساعدت في تحرك المرأة وتم "إعلان حقوق المرأة" إلا أنه بمجرد خمود نيران الثورة لم يسمح للمرأة بالمشاركة في السياسة وطالبوهن بالرجوع إلى منازلهن.

كما يرى المحللون أيضاً أن الرأسمالية قد ساهمت في حصول المرأة على حقوقها ليس كونها الدافع وإنما كونها وضعت أسس الاستقلال الاقتصادي.

كما أدى نزول المرأة للعمل بأعداد كبيرة خلال الحروب العالمية الأولى والثانية عوضاً عن الرجال الذين أرسلوا للجبهة إلى إحراز تقدم كبير في هذا المجال.

أما الشيء الذي لا يختلف عليه أحد من فلاسفة ورجال فكر أن التقدم الاجتماعي لأي مجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بتقدم المرأة.

(14 أكتوبر) تنشر تفاصيل السطو على المواقع الأثرية والمتاجرة بالموميات

محكمة الطويلة تواصل محاكمة عصابة تخريب ونهب المواقع الأثرية

المحويت / صدام الزيدي :

قررت محكمة الطويلة الابتدائية في محافظة المحويت مواصلة النظر في القضية المرفوعة من النيابة الابتدائية بالمديرية ضد سبعة أشخاص بتهمة تخريب مواقع أثرية بمنطقة بيت شذان الأثرية وسرقة بعض محتوياتها من المقتنيات والموميات المحنطة وممارسة المتاجرة بها ، وذلك لاستكمال الأدلة وتقديم الدعوى بالحق المدني .

وقدمت النيابة شهود لإثبات في الجلسة الثالثة التي عقدتها المحكمة صباح الثلاثاء برئاسة القاضي / محمد إسماعيل الكبسي ، والمكرسة لمواصلة النظر في قضية تخريب الآثار وسرقة الموميات المحنطة ، وقررت المحكمة تأجيل البت في القضية إلى الجلسة التالية المقررة في الـ(١٩) من مارس الجاري بناء على طلب ممثل مكتب الهيئة العامة للآثار بالمحافظة لاستكمال بقية الأدلة والشهود ، وتقديم عريضة الدعوى المتعلقة بالحق المدني . وحدد ممثل النيابة المطالبة بتطبيق أقصى العقوبة المقررة ضد المتهمين السبعة الذين يمثلون لدى المحكمة وإدانتهم بجرم ما ارتكبوه ، وذلك من منطلق ثبوت التهمة الموجهة ضد هم بشهادة الشهود واعترافات البعض منهم ، حيث اعترف (٤) منهم بما جاء في عريضة الاتهام بينما واجه البقية العريضة بالإنكار في الجلسة الأولى .

وتتهم النيابة (٧) أشخاص من أبناء مديرية الطويلة بالمتاجرة ببعض المقتنيات الأثرية والمومياوات المحنطة بعد سرقتها من مقبرة صخرية في أحد المواقع الأثرية بمنطقة بيت شذان وجميع المتهمين مقيمون في الطويلة ومحبوسون لدى الأمن على ذمة القضية التي رفعتها النيابة الابتدائية ضدهم .

وبحسب عريضة قرار الاتهام في القضية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧م غير جسيمة والمقيد برقم (٣) لسنة ٢٠٠٧م حصر تحقيق لدى نيابة الطويلة الابتدائية في محافظة المحويت تتهم النيابة كل من (محمد يحيى حمود البدر – ٢٣ عاما) وعلي محمد ناصر التهمي (٣٤) أحد موظفي محكمة الطويلة ، وعبدالله علي محمد رفيق الله (٢٢ عاما) ومحمد حميد أحمد شريف (٢٧عاما) وحسين أحمد احمد ثلاء (٢٤عاما) ومحمد حسين يحيى مهدي ابو علي (١٨ عاما) ومحمد يحيى علي علوان (١٩عاما) وجميعهم عمال ما عدا المتهم الثاني .

وطبقا لقرار الاتهام فإن المتهمين من الأول وحتى السابع سرقوا أثرا منقولة مملوكة للدولة ممثلة بالهيئة العامة للآثار والمتاحف ، وهي عبارة عن جثث لسلالات بشرية (موميات محنطة) يعود تاريخها إلى ما قبل الإسلام ، وذلك بأن قاموا بأخذها من المقبرة الصخرية الأثرية الواقعة في الجبل المطل على قرية بين شذان حيث قام المتهمون من الثاني وحتى السابع بإنزال المتهم الأول بالحبال إلى وسط الجبل وقام بدوره بهدم المقبرة الصخرية وإخراج الموميات ووضعها داخل شوالات ، وبالتالي قام بقية أفراد العصابة برفعه مع المومياوات .

وقام المتهمون بعد إتمام الجرم بإتلاف تلك الآثار والمومياوات وفصل أجزائها مما ممكنهم من إيصالها إلى منزل المتهم الرابع ، بينما قام المتهم الثاني الذي يعمل في محكمة الطويلة وباتفاق مسبق مع بقية المهتمين بحيازة تلك المقتنيات الأثرية وإخفائها في (بدروم) مبنى المحكمة في مدينة الطويلة تم قام بالبحث الدؤوب بسرية تامة عن مشتري لتلك الآثار والمومياوات المحنطة ، وتم ضبطه متلبساً بجرمة داخل مبنى المحكمة وهو يقوم بعرضها للبيع لاحد التحريات التابع لأجهزة الأمن والذي جرى تكليفة من قبل إدارة الأمن بالتنسيق مع مكتب الآثار في المحافظة للقيام بكشف هذه الجريمة .. ويؤكد عبدالسلام حسن أحمد الحبيب وكيل نيابة الطويلة الابتدائية أن الواقعة قيدت جريمة غير جسيمة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، وعملاً بأحكام المواد (١٧ ، ٢/٢٦٢) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤م بشأن الجرائم والعقوبات والمادة (٣٩) من قانون الآثار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧م .

ويضيف وكيل نيابة الطويلة الابتدائية : (المتهمون جميعاً اعتدوا على حرمة الموتى حيث انتهكوا حرمة المقبرة وقاموا بهدمها وهي معدة للدفن وحفظ رفاث الموتى ، وبما أن المتهم الثاني يعد موظفاً عاماً فالأمر يتعين إرسال الأوراق إلى الأخ رئيس النيابة للإذن برفع الدعوى الجزائية ضده وفقاً للقانون وتعليمات النائب العام .

وطالب الحبيب من عدالة المحكمة الحكم على المتهمين السبعة الذين يشكلون عصابة لتخريب الآثار والمتاجرة بها بتطبيق أقصى العقوبة المقررة لهذا الجرم من منطلق أن القضية هي قضية وطنية ، وتستهدف نهب وتخريب المواقع الأثرية والمتاجرة بممتلكات ومكنوزات الأمة .

من جهته أشاد الأخ / محمد راجح مراد ، نائب مدير عام مكتب الآثار في محافظة المحويت بكافة الجهود التي بذلتها وتبذلها قيادة السلطة المحلية بالمحافظة والقيادات الأمنية ومسؤولي النيابة العامة في اتجاه الحفاظ على ممتلكات الأمة ، وتعقب كل من يحاول المتاجرة والمساس بها وتقديمهم لعدالة القانون .

المنطقة الثالثة لكهرباء عدن تواصل حملتها لضبط المخالفين بسرقة التيار من الأعمدة في البريقة

عدن / عيدروس نورجي :
ت / علي الدرب

أكد المهندس / عارف أحمد عبدالحميد مدير عام المنطقة الثالثة لكهرباء عدن بأنه وفقاً للإعلانات التحذيرية للمخالفين بسرقة التيار الكهربائي وتوجيهات مدير عام كهرباء محافظة عدن تتواصل حملتنا منذو يومين في منطقة الفارسي ودكة المصافي وصلاح الدين والذي سوف تشمل مختلف الأحياء السكنية في مدينة البريقة وفق برنامج معد لهذه الحملة ضد عدداً من المخالفين في اختلاس التيار الكهربائي بطرق مختلفة .

وقال : أمكن للصحيفة مرافقة حملة إزالة الأسلاك الذي قاموا بربطها المخالفين من أعمدة الكهرباء ضغط عالي ومعظمها بمنازل بنية عشوائي حيث أوضح م / عارف عبدالحميد مدير المنطقة الثالثة الذي يقود هذه الحملة الميدانية بأن إجراءاتهم لازالت هذه الأسلاك تصب أولاً وأخيراً في مصلحة ، المواطنين الأبرياء الذي فقدو حياتهم والحقت بهم إصابات وأضرار مختلفة نظراً لخطورة أعمالهم الجهنمية هذا من جانب _ ومن جانب أخر تسبب أضرار في الشبكة من خلال مضاعفت الأحمال في محدودية تحمل المحولات الذي تم تريكبها وفقاً للدارسة واحتياجات هذه الأحياء .

وأضاف م/ عارف عبدالحميد بأن هذه الأعمال خارجه عن القانون وملزمين وفقاً للمهام المناطه بنا في مواصلة حملة الإزالة والتفتيش المفاجئ للعدادات أيضا وهناك محاضر ضبط واستدلالات يتم عملها من خلال الشؤون القانونية ومندوبي الأجهزة الأمنية المرافقة لحملاتنا ويتم تقديمها لأقسام الشرطة المختصة بهدف استكمال الاجراءات وإحالة ملفات المتورطين بهذه الأعمال لنيابة الأموال العامة تمهيداً لمحاكمتهم قضائياً بتهمة الاختلاس والإضرار بالمال العام .. عدداً من المواطنين المخالفين الذي تم ضبطهم بهذه الحملة قد اشارو للصحيفة الأسباب الذي جعلتهم للقيام بهذه المخالفات ومنها عدم استكمال اجراءات إيصال التيار وتركيب العدادات من قبل الكهرباء بحجة توجيهات قيادة المحافظة المشددة بعدم التعامل واستكمال الاجراءات للمنازل الذي شيدت بطرق عشوائية وبدون تراخيص البناء من الجهات ذات العلاقة في محافظة عدن وعلى مدى أيام حملة المنطقة الثالثة لكهرباء عدن لم تسجل الأجهزة الأمنية أي حوادث تذكر مزيداً من التفاصيل في تحقيق لاحق .

المهندس/ عارف أحمد عبدالحميد

سعاد العبسي رئيسة اتحاد نساء اليمن تعز:

مشروع الأمن الغذائي في المحافظة أخذ على ثلاث مراحل

تعز / عفاف اليحيوي :

أكدت الأخت سعاد العبسي رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع تعز أن الاتحاد يعمل جاهداً على مناقشة مشروع الأمن الغذائي الذي أخذ على شكل ثلاث مراحل المسح الميداني لثلاث مديريات هي (شرعب السلام ـ التعزية ـ صبر الموادم) وأستهدف القرى والمستفيدات فيها والمرحلة الثالثة عملية اختيار المستهدفات .

جاء ذلك في تصريح لصحيفة ١٤ أكتوبر أدلت به الأخت / سعاد العبسي رئيسة اتحاد نساء اليمن / تعز مؤكدة أن المشروع استهدف قرابة (٢٥) قرية و(٤٥٠) أمراة تم منح منها (٣٠٠) ماعز وأغنام و(١٥٠)مناحل نحل .

وأشارت إلى أن اتحاد نساء اليمن يبذل قصارى جهده في العمل على مستوى المدينة والريف وعلى مستوي المجتمع الخارجي الذى يمثل في المجموعة الأوروبية مضيفة أن اللقاء مع المنظمة الدولية غير الحكومية موفيمندو هي شراكة بين اتحاد نساء اليمن ومكتب الزراعة بناءً على اتفاقية اتحاد نساء اليمن ووزارة التخطيط والمجموعة الأوروبية ، موضحة إن المشروع بدأ مرحلة جيدة ولكن المرحلة الصعبة هي مرحلة التنمية المستدامة في ما بعد المرحلة الثالثة. وأضافت الأخت سعاد العبسي ان هناك مشروع تدريب وتأهيل القيادات المجتمعية في عدة مجالات وهو لأول مرة يتم بين الاتحاد ومكتب الزراعة في المحافظة ومثل هذه المشاريع تعتبر رافداً من روافد المجالس المحلية.

النيابة تصدر أوامر بالقبض القهري على 50 مدينا للبنك الوطني

صنعاء / متابعات:

أصدرت النيابة الجزائية المتخصصة ٥٠ أمرا بالقبض القهري على ٥٠ مديونا للبنك الوطني للتجارة والاستثمار لتهربهم من دفع مديونياتهم للبنك.

وبحسب مصادر قضائية لموقع صحيفة ٢٦ سبتمبرنت الإليكتروني أمس الأربعاء فان عدد المدينين للبنك الوطني يصل إلى ٦٠٠ شخص لم يلتزموا بدفع مديونيتهم للبنك البالغة أكثر من ١٢ مليار ريال.

وكانت النيابة الجزائية قد أمرت قبل أسبوع بحبس احد المدينين للبنك كأول سجين من المديونين للبنك والذي بلغت مديونيته الـ ٢٠ مليون ريال، هذا وقد حددت المحكمة الجزائية المتخصصة الـ ١٨ من الشهر الجاري جلسة النطق بالحكم في أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني للتجارة والاستثمار الذين تراجع عددهم من ٨ إلى ٧ أعضاء.

اختتام ورشة عمل حول العمل التجاري والمشاريع الصغيرة في محافظة عدن

عدن / أمل حزام :

اختتمت يوم أمس في عدن ورشة عمل عن تطوير وتنظيم العمل التجاري والمشاريع الصغيرة وفرص العمل للعمالة اليمنية المؤهلة وفتح مجال المشاريع مستقبلا في اليمن والتنسيق مع جامعة مينشيغن الأمريكية والغرفة التجارية العربية الامريكية ، وشارك في هذه الدورة ٤٠ مشاركا ومشاركة من محافظات عدن والضالع وتعز ، حيث تلقى فيها المشاركون أوراق عمل ومحاضرات حول التسويق والمبيعات وتجارهم كرجال اعمال عرب وكيفية الاستفادة من السوق في عملية التوزيع والترويج وبيع السلع والخدمات والاعلان وضرورة العمل ببطاقة التعريف التجاري والانخراط في أنشطة المجتمع وتأسيس مواقع على شبكة الانترنت .

وفي ختام الورشة أكد الاخ الدكتور محمد الهادي بعيو أستاذ محاسبة في قسم المحاسبة والتمويل في جامعة ميتشيغن ان هذا البرنامج تموله الولايات المتحدة الامريكية لمدة سنة ونصف لتدريب اصحاب الاعمال الحرة وبالذات السيدات اليمنيات في اليمن ، مشيراً الى انه قد تم عقد اتفاقية بين ادارة الولاية والجامعة بالاشتراك مع الغرفة التجارية العربية الامريكية حول عقد هذه الدورة في اليمن .

واضاف ان الولايات المتحدة الامريكية تركز في هذه الدورة اشراك المرأة اليمنية في هذا البرنامج ، حيث قدم المشاركون جدولة عمل سترسل الى الولاية لدراستها وانتقاء مجموعة من المشاركين للتدريب في مجال الاعمال الحرة لمدة ثلاثة أسابيع في الولايات المتحدة الامريكية .

واضاف ان البرنامج قد دعم من قبل الولاية بمبلغ وقدره ٢٥٠,٠٠٠ ألف دولار لتغطية البرنامج كاملا في صنعاء وعدن .

وخلال فترة الدورة التي استمرت خمسة ايام استفاد المشاركون وانتخبوا لجنة تحضيرية لاعداد وتهيئة الانظمة واللوائح الخاصة لتطوير وتنظيم اصحاب المنشآت والاعمال الحرة في اليمن .

وفي ختام الدورة وزعت الشهادات والهدايا على المشاركين .

محافظ عدن يفتتح دورة مالية في معهد الاتصالات

عدن / 14 أكتوبر :

افتتح الأخ / أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن أمس في فرع معهد الاتصالات في عدن الدورة التدريبية لموظفي مكتب المحافظ والمديريات والخاصة بالموارد المالية . وتهدف الدورة إلى تسهيل مهام الموظفين في الجانب المالي للمحافظة وفي افتتاح الدورة القى الأخ المحافظ كلمة توجيهية حث المشاركين فيها على بذل الجهود في هذا المجال لما لها من أهمية كبيرة في مكننة العمل في مكتب المحافظة والمديريات وقال إن هذا تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية "حفظه الله" والذي وجهه باستخدام احدث التقنيات في كل المجالات تمهيدا لتطبيق نظام الحكومة الالكترونية ، كما استمع إلى ملاحظات الأخوة والأخوات المشاركين في الدورة .

و قام المحافظ بمرافقة قيادة فرع المؤسسة بزيارة فصول المعهد ومعامل أكاديمية "سيسكو" فرع عدن كما قام الأخوة المهندسون بتقديم شرح الأكاديمية ولما لها من أهمية بتأهيل كوادر مؤهلة في مجال شبكات الكمبيوتر والانترنت ، ثم تطرق الشرح إلى برامج التدريب موضحين أنها تنقسم إلى قسمين عملي ونظري .

كما ثم شرح التفاصيل الخاصة بمشروع مبنى فرع المعهد الذي سوف يجهز خلال العام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م وأعطى توجيهاته بسرعة بدء العمل فيه لما لها من أهمية كبيرة في مجال التدريب والتأهيل لخريجي الثانوية العامة والمعاهد الفنية والجامعات والذي سيساعد الخريجين الحصول على فرص عمل خاصة في القطاع الخاص ، الذي يتطلب مهارات تخصصيه عالية تواكب التطورات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات .

حضر الافتتاح الإخوة أحمد احمد الضلاعي الوكيل المساعد للمحافظة والمهندس أحمد محمد ناصر وكيل فرع وزارة الاتصالات ومحمد أحمد الزمزمي مدير عام مؤسسة الاتصالات .

أوائل إبريل القادم

عدن تحتضن المؤتمر الدولي السادس للحضارة اليمنية

عدن / 14 أكتوبر:

تحتضن جامعة عدن خلال المدة من ٣ وحتى ٥ إبريل القادم المؤتمر الدولي السادس للحضارة اليمنية /الملتقى السبئي الحادي عشر/.

وذكر الأخ الدكتور/ صالح علي باصرة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي لـ"١٤ أكتوبر" أن مائة وسبعين باحثا منهم مائة باحث من جامعات عربية ومراكز علمية وبحثية علمية وابحاث قسمت إلى محورين رئيسن: الأول يتعلق بالآثار والنقوش، والآخر هو محور الحضارة.

وأضاف الدكتور باصرة الذي ترأس مؤخرا في ديوان رئاسة جامعة عدن اجتماعا للجنة التحضيرية للمؤتمر أن الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ستعقد في قاعة ابن خلدون بكلية الآداب، فيما ستعقد جلسات العمل العلمية للمؤتمر في قاعات فندق "ميركيور".

وأشاد الدكتور/ صالح باصرة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بجهود اللجنة التحضيرية وما أنجزته من أعمال تحضيرية تتعلق بهذا الحدث الدولي الذي يعقد في رحاب عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن .. مؤكداً حرص وزارته على تقديم كل ما يمكن لإنجاح هذا المؤتمر.